«هندسة السيّاسة الخارجية الجزائرية في ظلّ مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية»

عائشة بوزيد

- طالبة دكتوراه -

بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السّياسية

مقدّمة:

لقد مرّت هندسة السّياسة الخارجية الجزائرية في تاريخها بعدّة مراحل، مستعينة في ذلك بأهمّ أداة من أدواتها ألا وهي الهندسة الدّبلوماسية منتقلة في ذلك من دبلوماسية الثورة إلى دبلوماسية القدرة؛ وضمن دبلوماسية القدرة يندرج موضوع «هندسة السيّاسة الخارجية الجزائرية في ظلّ مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية»، والمقصود بدبلوماسية القدرة هنا، قدرة الجزائر على التحمّل، والتكيّف، وعلى إنجاز المشاريع والخروج من الأزمة بمفردها مع المحافظة على ثوابتها السّيادية، وتكلّمها بنجاح عن مشروع الدّولة القادرة في زمن الترويج لمشاريع الدّول الفاشلة[1].

بعد نجاح مشروع السّلم والمصالحة الوطنية في الجزائر، دأبت الجزائر إيمانًا منها بضرورة تعميم التجربة الجزائرية في السّلم والمصالحة الوطنية على دول الجوار التي تعاني من الفوضى بعد إفرازات ما سمّي بالرّبيع العربي والتهديدات الأمنية في السّاحل، من منطلق مبدأ تعميم الإفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب والخروج من الأزمة بتبنّي مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية من طرف دول الجوار التي تعاني من مشاكل داخلية.

وبناءً عليه، يمكن طرح إشكالية الموضوع كالآتي: كيف يؤثّر مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية في هندسة السّياسة الخارجية الجزائرية في ظلّ المتغيّرات الإقليمية الرّاهنة؟

وتتفرّع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية كالآتي:

1. ما المقصود بهندسة السّياسة الخارجية الجزائرية؟
2. ما هي فرص تعميم مشروع السّلم والمصالحة الوطنية؟
3. ما هي رهانات تعميم مشروع السّلم والمصالحة الوطنية؟

إذ سيتمّ الإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية وفقًا لمعالم الخطة الآتية:

- أوّلاً: تعريف هندسة السّياسة الخارجية الجزائرية
- ثانيًا: الهندسة الدّبلوماسية من دبلوماسية الثورة إلى دبلوماسية القدرة
- ثالثًا: سيرورة وصيرورة مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية
- رابعًا: فرص ورهانات تعميم مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية

أوّلاً: تعريف هندسة السّياسة الخارجية الجزائرية

إنّ هندسة السّياسة الخارجية مثلها مثل الهندسة في العلوم الطبيعية تعمل من أجل تحويل وترجمة الثوابت السّيادية ميدانيًا تجاه قضايا معيّنة تحقيقًا لإستراتيجية هندسة السّياسة الخارجية الجزائرية المتمثّلة في الثبات على إستراتيجية محور الاستقلال والمحافظة على الاستقلال. وبناءً عليه، يمكن تعريف هندسة السياسة الخارجية الجزائرية كالآتي:

هندسة السّياسة الخارجية الجزائرية مفهوم إجرائي يشتمل على منطق وعملية؛ فالمنطق مرتبط بمفهوم الهندسة الذي يستمدّه من المعارف والعلوم المختلفة كالهندسة الوراثية في تحديد الثوابت السّيادية التي تستند عليها السّياسة الخارجية الجزائرية.

أمّا العملية فمرتبطة بالمراحل المختلفة التي شهدتها السّياسة الخارجية الجزائرية تتأثّروتؤثّر في البيئة الدّاخلية والبيئة الخارجية؛ والجمع بين المنطق والعملية في هندسة السّياسة الخارجية الجزائرية يسمح لنا برصد ثبات السّياسة الخارجية الجزائرية في مواقفها إزاء مختلف القضايا.

وبناءً عليه، يمكن القول أنّ هندسة السّياسة الخارجية الجزائرية هي ذلك الجمع بين منطق الهندسة الوراثية والرّياضية والحاسوبية والمعمارية في تحليل عملية السّياسة الخارجية الجزائرية مبدئيًا وميدانيًا، كما يوضحها شكل الدوائر الهندسية المتقاطعة مع دائرة هندسة السياسة الخارجية الآتي:

شكل يوضح تقاطع هندسة السياسة الخارجية مع مجالات الهندسة

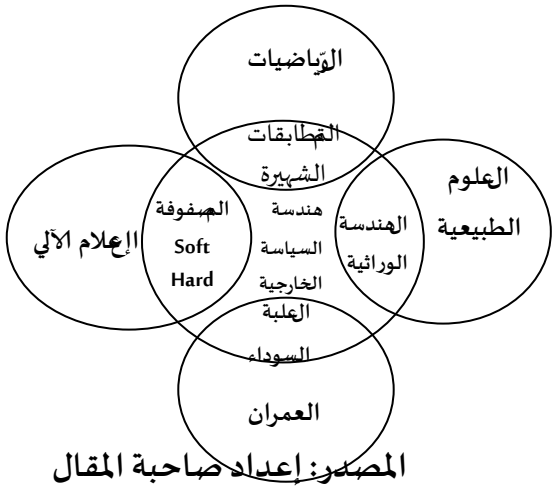

المصدر: إعداد صاحبة المقال

إنّ هندسة السّياسة الخارجية الجزائرية هي امتداد لهندسة السّياسة الداخلية، وهي مرآة عاكسة لها؛ فبقدر ما تكون السّياسة الداخلية قويّة بقدر ما تكون السّياسة الخارجية أقوى.

وعليه، يمكن القول أنّ السّياسة الدّاخلية للجزائر تأثّرت بالانعكاسات السّلبية لـ132 سنة من الاحتلال الاستيطاني للجزائر، وبذلك عملت السّياسة الدّاخلية منذ الاستقلال على التحرّر من التبعية للإدارة الاستعمارية.

من منطلق أنّه إذا كان للسّياسة الخارجية الجزائرية ثوابت ومبادئ فإنّ السّياسة الدّاخلية كذلك ثوابت ومبادئ، وإحداها مكمّلة للأخرى. كما يرتبط منحنى هندسة السّياسة الخارجية في علاقة طردية مع إحداثيات الهندسة السّياسية والسّياسية الخارجية يبرز أنّ علاقة هندسة السّياسة الخارجية بالسّياسة الخارجية هي علاقة الجزء بالكلّ، في المتتالية العلائقية التالية:

- علاقة احتواء، فالأولى محتواة في الثانية.
- علاقة تحليل، فالأولى أداة تحليل للثانية.
- علاقة سببية، فالأولى محصّلة للثانية.

انطلاقًا من أنّ السّياسة الدّاخلية مرآة عاكسة للسّياسة الخارجية، فإنّ هندسة السّياسة الخارجية امتداد ومرآة عاكسة لهندسة السياسة الدّاخلية؛ وبما أنّ هندسة السّياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي سواء على مستوى الفرد-القائد-أو على المستوى الجماعي من ناحية طبيعة المجتمع وخصائصه المرحلية أو حتى على مستوى العلاقة السّلمية»[2]، فإنّ هندسة السّياسة الخارجية هي منطق وعملية، منطق مستمدّ من أربعة فروع علمية هي الهندسة الوراثية، الهندسة الحاسوبية، الهندسة المعمارية، الهندسة الرّياضية. وعملية مستمدّة من الأبعاد المادّية وغير المادّية للسّياسة الخارجية بشكل عامّ والمتمثلة أساسًا في ثنائية الأبعاد التاريخية والجغرافية، الأبعاد السّياسية والاقتصادية، الأبعاد الاجتماعية والشخصية لهندسة السّياسة الخارجية الجزائرية.

كما سبق التأكيد عليه، من أنّ هندسة السّياسة الخارجية الجزائرية هي امتداد لهندسة السّياسة الداخلية، وهي مرآة عاكسة لها؛ فبقدر ما تكون السّياسة الداخلية قويّة بقدر ما تكون السّياسة الخارجية أقوى، وهو ما سيتمّ التطرّق إليه من خلال مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية.

ثانيًا: الهندسة الدّبلوماسية من دبلوماسية الثورة إلى دبلوماسية القدرة

لقد عرّف المرحوم امحمد يزيد: «الدّبلوماسية بأنّها العلاقات بين الدّول ونشاطها في العالم، كما أكّد على أنّ دبلوماسية3 الثورة الجزائرية هي مدرسة حديثة تربط النشاط الدّولي بالنشاط الإعلامي.لأنّ الرّسالة الدّبلوماسية أصبحت تصل إلى الجماهير قبل وصولها للسّفير أو صاحب القرار.

وعرّفها الوزير سمّوحي فوق العادة بإنّها «مجموعة القواعد والأعراف الدّولية والإجراءات والمراسم والشكليات التي تهتمّ بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدّولي أي الدّول والمنظّمات الدّولية والممثلين الدّبلوماسيين، مع بيان مدى حقوقهم وواجباتهم وامتيازاتهم وشروط ممارستهم مهامهم الرّسمية والأصول التي يترتّب عليهم اتّباعها لتطبيق أحكام القانون الدّولي ومبادئه، والتوفيق بين مصالح الدّول المتباينة كما هي، وفنّ إجراء المفاوضات السّياسية في المؤتمرات والاجتماعات الدّولية وعقد الاتّفاقات والمعاهدات».[4]

وانطلاقًا من مبدأ أنّ التصوّر الهندسي ليس سيرورة عملية خطّية فقط، وإنّما عملية تستند على مجموعة من المراجع العقلانية تعطي شكل ومحتوى بديل عن الحلّ الهندسي؛ يمكن تعريف الهندسة الدبلوماسية بأنّها العملية التي تتضمّن تصميم وتنفيذ وتقييم القرارات ذات الأثر الطّويل الأجل، وهي تهدف إلى إبراز أهمّية الموقف والثبات عليه.

أمّا التعريف العملي للهندسة هي «التخطيط تحت الضغط»، منه استقى مفهوم الهندسة الدّبلوماسية الخارجية العمل تحت الضغط، مثل الضغط الذي مورس على الجزائر لجرّها إلى فوضى دول الرّبيع العربي أو دفعها إلى التهديدات الأمنية في السّاحل.

يأتي مفهوم الهندسة الدّبلوماسية للتمكّن من زرع ثقافة المشاريع في ممارسات السّياسة الخارجية الجزائرية، فالمشاريع لها قوة البقاء في الزّمان والمكان5 . منها مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية على سبيل المثال لا الحصر،

كما يمكن إيجاز مراحل تطوّر هندسة الدّبلوماسية الجزائرية في: دبلوماسية الثورة ودبلوماسية القدرة، كما هي موضّحة في الشكل الآتي:

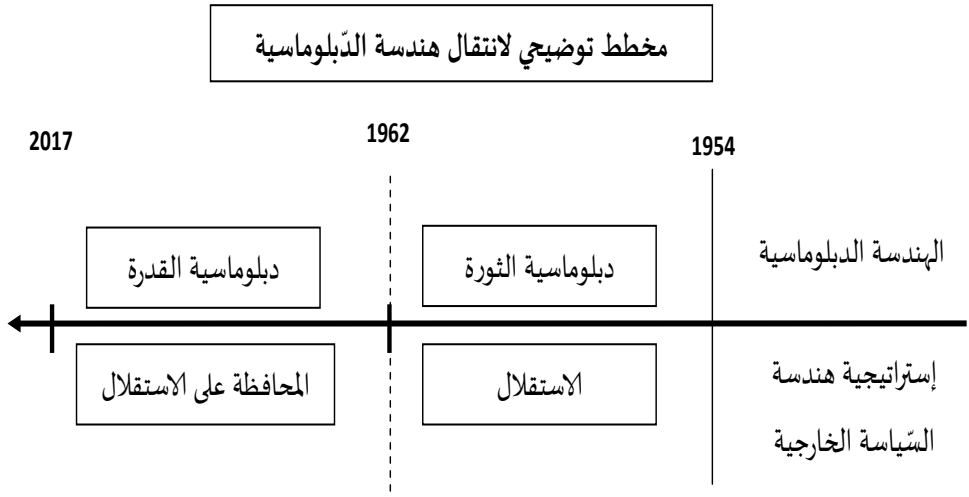

المصدر: إعداد كاتبة المقال

لقد انتقلت هندسة الدّبلوماسية الجزائرية في مراحل تطوّرها من هندسة الثورة التي تقابلها إستراتيجية هندسة السياسة الخارجية الجزائرية المتمثلة أساسًا في تحقيق الاستقلال، إلى هندسة القدرة التي تقابلها إستراتيجية المحافظة على الاستقلال؛ سواء القدرة على الاستمرار في معركة البناء والتشييد بعد الاستقلال، أو القدرة على التحمّل خلال الأزمات، خصوصًا خلال فترة الإرهاب.

وعلى الرّغم من كلّ الصّعوبات التي واجهتها الدّبلوماسية الجزائرية في مراحل تطوّرها بعد الاستقلال إلاّ أنّها بقيت محافظة على مبادئها، بل جعلت من تلك المبادئ المستمدّة من دبلوماسية الثورة القلب النّابض للدّبلوماسية الجزائرية على مرّ المراحل الزّمنية المختلفة.

وعلى مستوى القارّة الإفريقية، ما فتئت الجزائر تسهم في كلّ النّضالات التي تخوضها شعوبها من أجل استكمال تحرير وضمان تنميتها. فلقد كان على الدّبلوماسية

الجزائرية غداة استرجاع السّيادة الوطنية أن تدعم حضور الجزائر في العالم، وتقود عددًا من الأنشطة بوصفها عضوًا كامل الحقوق في المجموعة الدّولية، وكان عليها زيادة على ذلك كلّه، أن تسهم في استكمال الاستقلال السّياسي للبلد وفي صيانة وحدته الترابية والحفاظ على حدوده الثابتة، في إطار جهوي ودولي صعب. ومن هنا أعطيت أهمّية خاصّة للعمل من أجل تحقيق جلاء القوات العسكرية للدّولة الاستعمارية بالأمس، والقضاء على جميع قواعدها في البلاد.[6]

فإذا كانت 132 سنة احتلال أثّرت عموديًا على هندسة السّياسة الخارجية الجزائرية، وإذا كانت عشرية الإرهاب أثّرت أفقيًا على هندسة السّياسة الخارجية الجزائرية، فإنّ الثورة التحريرية الكبرى أثّرت وتؤثّر أفقيًا وعموديًا على هندسة السّياسة الخارجية الجزائرية، وهي مشروع ناجح أدّى إلى انتزاع الاستقلال الوطني ويسعى إلى المحافظة عليه اليوم.

في حين تتمثّل دبلوماسية القدرة أساسًا في القدرة على استكمال الاستقلال والمحافظة عليه، بدءًا بالتأميمات، القدرة على الاعتماد على الذات، القدرة على معركة البناء والتشييد، القدرة على مكافحة الإرهاب، القدرة على الخروج من الأزمات لوحدها. القدرة على هندسة المشاريع وتعميمها منها مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية، وهو ما سيتمّ التطرّق إليه من خلال بحث فرص ورهانات تعميه إقليميًا.

ثالثًا: سيرورة وصيرورة مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية

بعد توقيف المسار الانتخابي إثر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة 1991 التي فازت فيها بنسبة 80 % من أصوات الناخبين، دخلت البلاد في دوامة عنف ظاهره سياسي وباطنه دموي، وبدأت الآلاف من الأرواح تسقط والجسور تنسف وأنهار من الدماء تسيل. حيث بلغ عدد الضحايا 200000 قتيل أو يزيد، بينما فاقت الخسائر المادية 20 مليار دولار[7]، في ظلّ هذا المشهد المروّع عملت الجزائر جاهدة على حقن دماء

الجزائريين بلمّ شملهم من خلال تغليب ثقافة التسامح فيما بينهم، و إعادة الاعتبار الكامل لقيم المجتمع الأصيلة المتمثّلة في العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني. والكفّ عن استعمال الهوية الوطنية كمجال للمجابهة السّياسية التي من شأنها أن تحدث تصدّعًا في الوحدة الوطنية وتفتح ثغرات للهيمنة الخارجية.[8]

فالإسلام هو دين دولة كلّ الجزائريين، وله محتوى اجتماعي لا يمكن فصله عن بعده الرّوحي. غير أنّه لا يجب توظيف الإسلام الأصيل، لا عن طريق السّياسة، ولا عن طريق التمييز[9] . وعلى هذه الأرضية جاء مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية الذي يمكن اعتباره امتداداً لقانون الوئام المدني وقانون الرحمة، الذي حاول معالجة الأزمة الجزائرية بإقرار العفو عن الجماعات المسلحة والجيش الإسلامي للإنقاذ، وجاء كذلك ليسد الفراغ القانوني للمرحلة الممتدة من 13 يناير 2000 تاريخ انقضاء مفعول هذا القانون إلى يوم الاستفتاء على الميثاق وذلك بالتسوية القانونية لبعض الأشخاص الذين تابوا خلال هذه المرحلة، فميثاق «المصالحة الوطنية « هو جسر بين الوئام المدني وسياسة الرحمة والعفو الشامل.[10]

وعليه، فلقد جاء مشروع السّلم والمصالحة الوطنية في سياق نظرة مبنية على التدرّج في معالجة الأزمة وأسبابها ومخلّفاها، فكانت في البداية سياسة الرحمة في 1995 ثم تلتها مبادرة الوئام المدني في 1999 - 2000 وأخيرا زكّى الشعب برمّته سياسة المصالحة الوطنية عن طريق الاستفتاء حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في 29 سبتمبر2005 [11] ، إذ تؤكّد ديباجته بأن «الفتنة الكبرى» التي حاولت الانحراف بمسار الجزائر عن جادته الصحيحة هي اعتداء إجرامي لا سابق له استهدف تقويض أركان الدولة الوطنية ذاتها، نتج عنه «مأساة وطنية» دفع الشعب الجزائري خلالها فدية باهظة من الأرواح والدماء وهي من فعل «الإرهاب الهمجي» الذي يتنافى مع قيم الإسلام الحق ومثل السلم والتسامح والتضامن الإسلامية[12] . فأسباب هذه «الفتنة الكبرى» في مفهوم الميثاق تتلخص في تدجيل مقيت قام أصحابه بتسخير الدين الحنيف وعدد من الجزائريين لأغراض منافية للوطنية[13]

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية وثبة هائلة للمجتمع كله بما له من قدرة على رسم ما يريده في المستقبل لبناء علاقاته الاجتماعية على قاعدة جديدة عن طريق الاعتراف الجماعي بأخطاء الماضي والعزم على التمتع معا بالمواطنة في ظلّ احترام التنوع والتعددية التي تضمنهما قيم الأصالة والمشاركة الديمقراطية والتضامنية، وهي القيم التي تكفلها له دولة الحق والقانون[14]، ولقد جاء الميثاق من أجل تحقيق الأهداف الآتية:

- تحقيق السلم ووقف القتال.
- تحقيق المصالحة الوطنية.
- الحفاظ على تماسك المجتمع.
- عرفان الأمة الجزائرية بمن وقف منها في وجه الإرهاب.
- وضع آليّات عدم تكرار التجربة الإرهابية من جديد.[15]

كما منح مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية للجزائر، على حدّ تعبير الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة، السلامة من العواصف الهوجاء التي ما انفكت، منذ سنوات عديدة، تعتور بلدانا شقيقة، إذ كان لم الشمل نعم الجدار الذي عصم الجزائر من المناورات والدسائس التي استهدفت الجزائر أيضا باسم "الربيع العربي".[16]

كما لم يكن لمشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية أن يجد طريقه للتجسيد الميداني لولا قيم التسامح التي تمتّع بها الشعب الجزائري مفتاح الأمن والاستقرار، فمبدأ التسامح هو ما عملت الجزائر على تعميمه في سياستها الدّاخلية وفي علاقاتها الخارجية، من خلال مختلف الوساطات التي قامت بها، ونظرًا لأهمّيته وضرورته في العلاقات الدّولية اليوم، يتمّ العمل على تشويهه والتشويش عليه إذ أضحى «القيمة الأكثر تغييبا في العلاقات الفردية داخل المجتمعات ومنها إلى العلاقات الدولية التي مافتئت تزيد شراسة واضطرابا وتوترا».[17]

رابعًا: فرص ورهانات تعميم مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية

انطلاقًا من أن هندسة السّياسة الخارجية هي مرآة عاكسة هندسة السّياسة الدّاخلية، فإنّ جزائر السّلم والمصالحة الوطنية هي مرآة عاكسة لتعميم مشروع السّلم والمصالحة الوطنية في الفضاء الإقليمي للجزائر في مالي وليبيا، ولم لا في سوريا واليمن، لأنّه مشروع أصيل نابع من عمق المجتمع الجزائري ومحصّلة لمحاولات مشاريع سابقة هي: مشروع الرّحمة والوئام المدني، أتى مشروع السّلم والمصالحة الوطنية تتويجًا لتلك المشاريع.

أ-فرص تعميم مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية:

كلّما كان لمشروع ما قوّة التطبيق على مستوى هندسة السّياسة الدّاخلية فسيكون فرصة للتطبيق على مستوى هندسة السّياسة الخارجية أكبر والعكس صحيح أيضًا.

وبما أنّ مشروع ميثاق السّلم والمصالحة الوطنية كان ناجحًا على المستوى الدّاخلي فقوّته الدّاخلية انعكست على فرص تعميمه خارجيًا، فجاء اتّفاق السّلم والمصالحة في مالي تتويجًا لهذا التعميم إضافة إلى فرص تعميمه على كلّ دولة تعاني من أزمة داخلية مثل ليبيا أو سوريا.

وبذلك يمكن اعتبار توقيع اتفاق السّلم والمصالحة الوطنية في مالي نموذجًا في طريق التعميم في ليبيا وسوريا واليمن، ومع توفّر شرط صدق النوايا، قامت الجزائر بالمساعدة في فتح حوار بين الفرقاء الماليين الذي توّج بتوقيع اتفاق السلم والمصالحة المالية في ديسمبر 2015، وهي بصدد جمع الفرقاء الأشقاء في دولة ليبيا للعودة للسّلم ونزع فتيل الصّراعات التي أنهكت جميع الأطراف ولا يستفيد منها إلاّ تجّار السّلاح والصّهيونية العالمية التي تجني، منذ 1948، ثمار التشرذم والصّراعات البينيّة وإهدار الموارد والتحالفات التي تستهدف عزل أو إضعاف الجار. فالجزائر تساعد بشكل جادّ في دعم الحوار اللّيبي-اللّيبي لأنّها لم تنس ولن تنس الدّعم اللّيبي للثورة التحريرية ولا أدلّ

على ذلك من اقتران اسم العاصمة اللّيبية طرابلس بأحد النّصوص المرجعية للدّولة الجزائرية.[18]

ويمكن التمثيل لأسهم فرص تعميم مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية على الفضاء الإقليمي الجزائري في الخريطة التوضيحية كالآتي:

خريطة توضيحية لأسهم فرص ورهانات تعميم مشروع الميثاق
من أجل السِلم والمصالحة الوطنية

ب-رهانات تعميم مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية:

تعيش الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة رهانات على جميع المستويات أخطرها ما تعيشه على حدودها؛ فالجزائر محاطة بحزام ناري تمارس عليها قوى الدّفع إلى التهديدات الأمنية في رمال السّاحل المتحرّكة وقوى الجرّ إلى فوضى ما سمّي بالرّبيع العربي، والجزائر المحاطة بمنطقة رمادية[19] Zones Grises المتمثلة في حزام التوترات على حدودها، حزام نار متقدة على كل الجبهات لا يمكن أن تكون الاستثناء أمام كرة النار[20] هذه لو لم تكن لديها إستراتيجية واضحة المعالم في هندسة سياسة خارجية قوامها ضرورة المحافظة على الاستقلال، الذي ضحّى في سبيله ملايين من الشهداء الجزائريين المخلصين لوطنهم وشعبهم.

والسّؤال الذي يمكن طرحه هنا: بماذا يضعف المشروع داخليًا، بمحاولة ضربه بالتطرّف العنيف، وهذا ما سينعكس سلبًا على فرص تعميمه، بل تزيد رهانات تعميمه، لأنّه إذا ما تمّ ضرب المرجعية الدّينية داخليًا وظهور تيّارات متطرّفة سيؤدّي إلى إضعاف المشروع داخليًا وبالتالي زيادة رهانات تعميمه إقليميًا ودوليًا، الشيء الذي تنبّهت إليه الجزائر من خلال عرض مشروع القضاء على الرّاديكالية تجربة للتبادل ومن ثمّ مشروع الدّيمقراطية وعلاقتها بمكافحة الإرهاب. فتطبيقًا للدّبلوماسية الوقائية تستند الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة التطرّف العنيف على محورين أساسيين:

- الحفاظ على مستوى عالي من التعبئة واليقظة على مستوى كافة المصالح الأمنية أثناء قيامها بمهامها المؤسّساتية المتمثلة في حماية النظام العام وضمان أمن الأشخاص والممتلكات.

- تطبيق سياسة شاملة للقضاء على الرّاديكالية تمزج بين إجراءات سياسية واقتصادية وثقافية ودينية في الآن ذاته، وتشارك فيها كافّة المؤسّسات والمواطنين وتخصّص لها نسبة هامّة من موارد الدّولة.[21]

والملاحظ على مشروع القضاء على الرّاديكالية تجربة للتبادل هو تركيزه على تجفيف منابع التطرّف داخل المجتمع، باتّباع إستراتيجية اليقظة، والدّعوة إلى مشاركة الجميع، للمحافظة على الأمن والاستقرار في ظلّ التهديدات الأمنية المحيطة بالجزائر من كلّ جانب. وبعد تعميم مشروع السّلم والمصالحة الوطنية في مالي وليبيا، سيتمّ تعميم مشروع القضاء على الرّاديكالية تجربة للتبادل ضمان لتحقيق الأمن والاستقرار، لفسح المجال فيما بعد لمشروع آخر هو «دور الدّيمقراطية في مكافحة الإرهاب والتطرّف العنيف.

وبالتالي يمكن القول أنّ إستراتيجية هندسة السّياسة الخارجية الجزائرية المبنية أساسًا على المشاريع تنطلق أساسًا من مشروع ميثاق السّلم والمصالحة الوطنية الذي يمثّل نواة لإستراتيجية هندسة السّياسة الخارجية الجزائرية قلبها الصّلب القضاء

على الرّاديكالية والتطرّف العنيف وحزامها الواقي مشروع دور الدّيمقراطية في مكافحة الإرهاب، كما هو موضّح في الشكل الآتي:

مخطط يوضّح مشاريع هندسة السياسة الخارجية الجزائرية

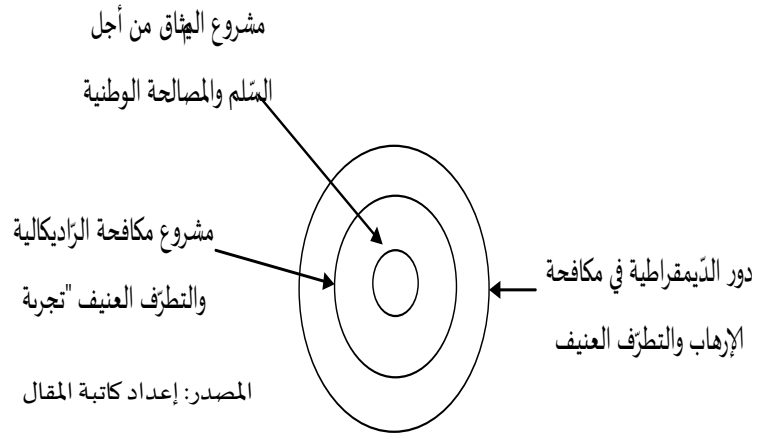

وبناءً عليه يمكن القول بالترابط المنطقي بين المشاريع الثلاث فمشروع ميثاق السّلم والمصالحة الوطنية يؤدّي إلى التأكيد على محاربة الرّاديكالية والتطرّف العنيف القلب الصّلب الذي يؤدّي بدوره إلى تعزيز الدّيمقراطية التي تعدّ الحزام الواقي للجزائر اليوم في مكافحة الإرهاب.

خاتمة:

تندرج فرص تعميم مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية ضمن الدّبلوماسية الاستباقية Preventive Diplomacy، وهذا راجع أساسًا لارتباطها الوظيفي بتحقيق الأمن القومي الجزائري، المستند أساسًا على ضمان الأمن والاستقرار في الفضاء الإقليمي الجزائري الضامن الوحيد للمواصلة في المشاريع التنموية.

كما يمكن القول أنّ فرص تعميم مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية لدى الدّول التي تعاني من الإرهاب والتطرّف العنيف ستكون أكبر بكثير من رهانات التعميم إذا ما توفّرت الإرادة الدّاخلية المخلصة لدى جميع الأطراف، بتغليب صوت الحكمة والعودة إلى تطبيق قيم العفو والتسامح عند المقدرة التي نصّ عليها الإسلام.

الهوامش:

1 - بدأ التكلّم بنجاح عن الدّول الفاشلة بعد إصدار نعوم تشومسكيNoam Chomsky كتابه «الدّولة الفاشلة» Failed State، والذي اعتبر فيه أنّ بلاده الولايات المتحدة الأمريكية بعد غزوها للعراق دولة فاشلة لأنّها لم تتمكّن من تحقيق المطالب الدّاخلية للشعب الأمريكي خصوصًا بعد الأزمة المالية العالمية لـ:2008، فلجأت للاحتلال مبرّرة بذلك فشلها الدّاخلي بنجاح وهمي خارجي. والملفت للانتباه هو تعميم هذا المفهوم على جميع الدّول التي تعيش أزمات داخلية وعدم التكلّم عن المفهوم كما جاء في أصله من أنّ الولايات المتحدة الأمريكية دولة فاشلة، وهنا تكمن عبقرية تشومسكي الذي روّج لفشل الدّول بطريقة ذكية، دون المساس بدولته.حتى تزيد القابلية للفشل لدى الأنظمة والشعوب المحبطة واليائسة من أوضاعها الدّاخلية، لأنه بمجرّد القول بالفشل معناه عبثية محاولة تحسين الأوضاع الدّاخلية والخارجية لتلك الدّولة.

2 - ربيع، حامد، مذكرات في نظرية الدعاية الخارجية. مكتبة القاهرة الحديثة، 1970، ص 11 - 20.

3 - بداني أحمد، الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس 05- جويلية 1962، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإنسانية، إشراف: أ.د. عبد المجيد بن نعيمة، الموسم الجامعي: 2012 - 2013.

4 - فوق العادة سموحي: الدّبلوماسية الحديثة، بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1973، ص: 3.

5 - على حدّ تعبير الكاتب الكبير المرحوم محمد حسنين هيكل.

6 - أحمد طالب الإبراهيمي، «من الجزائر المجاهدة إلى الجزائر المستقلّة: دبلوماسية الثبات والمثابرة»، ص: 9.

7 - محمد خلفة، «تجربة المصالحة والوئام المدني بالجزائر»،, 30/02/2017 www.csds-center.com

8 -برنامج المترشح السيّد اليمين زروال، لنبن الجزائر معًا، أكتوبر 1995، ص 18.

9 - المصدر نفسه، ص19.

10 - فوزي أوصديق، «قراءة في مشروع السّلم والمصالحة الجزائري»،, www.aljazeera.net 14/03/2017

11 - محمد كمال رزاق بارة، «الحقيقة (غير الإنتقائية) والعدالة (غير العقابية) في تفعيل ميثاق السّلم والمصالحة الوطنية»، مداخلة مقدّمة لليوم الدّراسي البرلماني حول «السّلم والمصالحة الوطنية والتنمية في الجزائر» يوم: 29 سبتمبر 2015،, 14 www.apn.dz 04/2017/

12 - نصّ مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنية.

13 - المصدر نفسه.

14 - محمد كمال رزاق باره، المرجع السّابق.

15 - محمد خلفة، «تجربة المصالحة والوئام المدني بالجزائر»، 30/02/2017, www.csds-center.com

16 - رسالة الرئيس بوتفليقة بمناسبة الذكرى العاشرة للمصادقة على ميثاق السلم والمصالحة والوطنية يوم: 28 سبتمبر 2015.

17 - ميلود شرفي، «التنوع والمشاركة والتسامح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باتجاه سلام وتنمية مستدامين»، بيروت، http://www.ech-chaab.com, /21/03/2017

18 - السيّد الأخضر الإبراهيمي في لقاء خاصّ للتلفزيون الجزائري.

19 - مفهوم مأخوذ من كتاب: Sous la direction de Pierre Pasallon : Les zones grises dans le monde aujourd'hui le non-droit gangnière-t-il la planète ?, L'Harmattan, Paris-France, 2006.

20 - على ميزان أو شاكلة كرة الثلج للتحول الدّيمقراطي عند صامويل هنغتنتون في كتابه الموجة الثالثة أو مقال la boule de gaz.

21 - وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدّول العربية، الجزائر والقضاء على الرّاديكالية تجربة للتبادل، سبتمبر 2015، ص: 3.